الفصل الأول

الإطار العام للبحث

أولاً : مقدمة

ثانيـــــاً : أهمية البحث

ثالثـــــاً : مشكلة البحث

رابعـــــاً : أهداف البحث

خامســـاً : منهج البحث

سادســـاً : حدود البحث

سابعـــاً : مصطلحات البحث

ثامنـــــاً : الدراسات السابقة

تاسعـــا : خطوات البحث

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

أولا : مقدمة :

يعتبر تعليم المرأة عامة، والفتاة بصفة خاصة، موضوعا حيويا يتصل بحياة الأمم كما يرتبط بتقدمها ونموها. وبالطبع فإن إهتمام الدولة بتعليم الفتاه والجهود التى تبذل فى هذا الصدد إنما هو تعبير صادق عن نهضة هذه الأمة ، ويعتبر مقياسا لتقدمها الثقافى والاجتماعى . فكما قيل والأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق .

ويعتبر محو أمية المرأة بصفة خاصة من الموضوعات الهامة والخطيرة، حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع هذه النسبة بين النساء أكثر منها بين الرجال، بالإضافة إلى ارتفاعها الملحوظ بين النساء الريفيات أكثر منها بين نساء المدن والحضر. وعلى هذا الأساس لابد من وضع تعليم المرأة على رأس الأولويات الإجتماعية ، لما تمثله من دور هام فى المجتمع ، ومايقع عليها من مسئوليات خاصة بتربية الأجيال وإعدادها ورعايتها للمنزل ووظيفتها الأسرية والزوجية وغير ذلك من المسئوليات ، حيث أنها تمثل فى النهاية نصف المجتمع.

لقد تغير وضع المرأة فى مصر فى العشرين عاما الأخيرة تغيرا واضحا ، وزاد عدد المتعلمات بوجه عام ، وإن كانت الفرصة المتاحة لهن لاتلائم الفرص الجديدة المتاحة فى المجتمع نتيجة التطور والتغير الاجتماعى ، حيث إنها أقل من الفرص المتاحة للرجال([1]) ، وتمثل نسبة النساء فى عام ١٩٨٦ أقل من ١٢٪ من القوى العاملة فى المجتمع([2]). ومما يعكس إهتمام المجتمع الدولى بتعليم المرأة فى النصف الثانى من هذا القرن، الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة ، والمتضمن فى أهم بنوده القضاء على التحيز ضد المرأة ، والتأكيد على أن البنات والنساء المتزوجات أو غير المتزوجات لهن حقوق متساوية مع الرجال فى التعليم على كافة المستويات.

ومما لاشك فيه أن مقومات نجاح أى عمل يعتمد على وضع خطط وروى مستقبلية منذ البداية حتى النهاية، وفى ضوء ذلك فإن مجال التخطيط لتعليم الفتاة فى إطار فلسفة

---

[1] – عزير البندارى : الموارد البشرية والتنمية – استراتيجيات التنمية فى مصر – أبحاث ومناقشات المؤتمر الثانى للإقتصاديين، القاهرة ٢٤–٢٦ مارس ١٩٧٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٤٤٧.

[2] – المجلس القومى للأمومة والطفولة – إحصاءات عن نسب مساهمة الإناث فى قوة العمل – تعداد ٨٦

التعليم للجميع ومحو أميتها فى أشد الحاجة الى خطة شاملة ومتكاملة لتعليم الفتاة ومحو أميتها.

ثانيا : أهمية البحث :

ويعتبر التعليم للجميع صيغة تطويرية لكثير من نظم التعليم المعاصرة ، إلا أنه يعانى مجموعة من المشكلات لعل أهمها التفاوت النسبى فى الإلتحاق بين الذكور والإناث من جهة وبين التفاوت الإقليمى ([1]) لهم من جهة أخرى – بين ريف وحضر وأقاليم مختلفة – على نحو يؤدى إلى عدم تكافؤ الفرص التعليمية، والتى قد ترجع الى عوامل متعددة أهمها الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والعوامل المرتبطة باللغة والإعاقات الجسدية والعقلية. ويتضح أن الفرص التعليمية للإناث أدنى من نظيرها لدى الذكور فى البلدان النامية التى يتسع فيها الفرق بين تعليم الذكور وتعليم الإناث حيث لاتستطيع القراءة سوى واحدة من كل خمس من الراشدات([2]).

وهناك الكثير من البراهين على أهمية تعليم الفتيات والنساء بوجه خاص ، فالأم التى يرتفع مستوى تعليمها تكون أقدر على تربية أسرة يتمتع أفرادها بالصحة، وتنجب عددا من الأطفال يكونون أكثر تعليما، وأكثر إنتاجية فى البيت وفى مكان العمل وأقدر على التزود بقدر أكبر من التربية والتعليم.

وتشير الإحصاءات العالمية إلى أنه يوجد فى العالم عام ١٩٩٠م أكثر من ١٠٠ مليون طفل بينهم ٦٠ مليون فتاة محرومة من التعليم الابتدائى، وأكثر من ٩٦٠ مليون من الراشدين ثلثهن من النساء أميات أمية كاملة ، مما أدى إلى سعى معظم دول العالم والمنظمات الدولية إلى علاج هذا التفاوت من خلال (صيغة التعليم للجميع)، والتى تستهدف تأمين حاجات التعليم الأساسية بحيث يستطيع كل فرد سواء أكان طفلا أم يافعا أم راشداً الإفادة من الفرص التعليمية المصممة على نحو يلبى حاجاته الأساسية للتعليم من القراءة والكتابة والتعبير الشفهى والحساب وحل المشكلات من أجل تنمية قدراتهم والعيش

---

[1] – التفاوت الإقليمى : عدم تحقيق العدالة والمساواة فى توزيع خدمة التعليم للجميع بين أقاليم الوطن الواحد وفى داخل الإقليم الواحد مما ينتج عنه فروقا بين اقليم وآخر وداخل الإقليم الواحد فى توزيع الخدمة التعليمية ويختلف التفاوت الإقليمى عن التفاوت الجنسى حيث يعبر الأخير عن عدم المساواة بين الذكور والإناث فى فرص الإلتحاق بالتعليم .

[2] – برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، البنك الدولى : اليونسكو ، اليونسيف ، المؤتمر العالمى حول التربية للجميع ، جومتين – تايلاند ، ٥ – ٩ مارس اليونسكو ١٩٩٠ ص ٣٠.

والعمل بكرامة والمساهمة مساهمة فعالة فى عملية التنمية وتحسين نوعية حياتهم وذلك على نحو ماورد فى الإعلان العالمى الدولى "التعليم للجميع" (١).

وقد نص الإعلان أيضا على ضرورة منح الأولوية القصوى لضمان توفير التربية الأساسية للفتيات والنساء وتحسين نوعيتها وإزالة كل العقبات التى تحول دون مشاركتهن على نحو فعال والقضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين فى مجال التربية والتعليم (٢). وفى مصر تشير الإحصاءات كما هو موضح فى الجدول التالى رقم (١) إلى أن نسبة القبول بالتعليم تتأثر بعامل الجنس، والموقع الجغرافى، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وتشير الإحصاءات أيضا إلى أن نسبة المقبولات فى المدارس أقل من نسبة القبول عامة، كما يزداد التفاوت فى محافظات الوجه القبلى، ويأتى هذا التفاوت نتيجة لبعض التقاليد التى تحد من حرية الحركة للبنات وتطلعاتهن التعليمية، وبالإضافة إلى ذلك إحتمالات اشتراكهن فى مسئوليات البيت، وقد يرجع أيضا إلى الحقيقة التى مفادها أن الخدمات التعليمية غير متوافرة فى النجوع والكفور الريفية التى تثنى عزم الآباء عن تعليم بناتهم اللاتى قد يضطررن إلى السير عدة كيلو مترات إلى أقرب مدرسة.

جدول رقم (١)

نسبة المقبولات فى مدارس المحافظات الأقل فى معدلات القيد عام ١٩٩٢/٩١

المديرية	الإجمالى		إجمالى نسبة	عدد البنات		إجمالى٪
التعليمية	عدد الملزمين	عدد المقبولين	الاستيعاب ٪	الملزمين	المقبولات	المقبولات
سوهاج	٧٢,٨٠٠	٥٢,٨٢٦	٧٢,٦٪	٣٥,٨٠٠	٢١,٦٤٢	٦٠,٤٪
سيناء الجنوبية	١,١٠٠	٠,٨٨٦	٨٠,٥٪	٠,٤٤٠	٠,٣٤٩	٤٩,٤٪
كفر الشيخ	٥٤,١٠٠	٤٣,٧٨٩	٨٠,٩٪	٢٧,٠٠٠	٢٠,٩٢٣	٧٧,٥٪
اسيوط	٦٦,٧٠٠	٥٤,٨٧١	٨٢,٣٪	٣٢,٣٠٠	٢٢,٤٥٩	٦٩,٥٪
بنى سويف	٤٣,٦٠٠	٣٦,٠٢٦	٨٢,٦٪	٢٦,٥٠٠	١٣,٩١٣	٦٤,٧٪
الفيوم	٤٧,٥٠٠	٤٠,٩٧٢	٨٦,٢٪	٢٢,٩٠٠	١٥,٥٨٤	٦٨٪
مطروح	٥,١٠٠	٤,٤٣٣	٨٦,٩٪	٢,٥٠٠	١,٨٧٠	٧٤,٨٪
قنا	٦٤,٥٠٠	٥٦,٦٠٧	٨٧,٧٪	٣٤,٠٠٠	٢٥,٢٧٦	٧٤,٣٪
سيناء الشمالية	٥,٩٠٠	٥,١٨٧	٨٧,٩٪	٢,٩٠٠	٢,٢٩٠	٧٨,٩٪
المنيا	٧٩,٠٠٠	٦٩,٩٥١	٨٨,٥٪	٣٨,٨٠٠	٢٥,٦٢٢	٦٦٪
على مستوى الجمهورية	١,٤٤٠,٠٠٠	١,٣٢٣,٣٥٥	٩١,٩٪	٧٠٥,٠٠٠	٦٠٧,٠١٤	١٦,١٪

جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية ، إجتماع الدول التسع حول التعليم للجميع ، القاهرة – أكتوبر ١٩٩٣ ص ٢٥.

---

١ – المرجع السابق : ص ص ١٣٧ ، ١٥٩.

٢ – المرجع السابق : ص ١٤٠.

ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك قصورا فى نسبة الإستيعاب بالمحافظات وأن هذه النسبة مرتفعة فى البنات.

وتشير الإحصاءات التعليمية المرتبطة بعدد المقيدين بالتعليم الأساسى ونسبة الأمية بمحافظة الجيزة إلى مايلى :

جدول رقم (٢)

يبين عدد المقيدين بالتعليم الاساسى (ذكور وإناث) بالمرحلة الأولى ١٩٩١/٩٠

البيان	إجمالى	ذكور	إناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
عدد المقديين بالتعليم الأساسى (ا لمرحلة الأولى)	٥٣٢٧٠٥	٢٩٤١٠٦	٢٣٨٥٩٩	٪٥٥,٢	٪٤٤,٨

جمهورية مصر العربية –محافظة الجيزة – مركز المعلومات ودعم القرار (حسب أخر إحصاء بالمحافظة)سنة ١٩٩١/٩٠م.

جدول رقم (٣)

يبين النسبة الكلية للأمية فى محافظة الجيزة (ريف - حضر) ١٩٩١/٩٠

البيان	ريف	النسبة المئوية لعدد السكان	حضر	النسبة المئوية لعدد السكان
النسبة الكلية للأمية فى المحافظة (إحصاء أقليمى)	٧٤٤٠٠٥	٪١٧	٥٣٠٧٥٤	١٢,٣

جمهورية مصر العربية –محافظة الجيزة – مركز المعلومات ودعم القرار (حسب أخر إحصاء بالمحافظة)سنة ١٩٩١/٩٠م.

جدول رقم (٤)

يبين نسبة الأمية فى محافظة الجيزة (إناث - ذكور) ١٩٩١/٩٠

البيان	نسبة الأمية للإناث فى الريف والحضر	نسبة الأمية للذكور فى الريف والحضر
نسبة الأمية (إحصاء من ناحية النوع " ذكر - أنثى ")	٪١٨	٪١١,٦

جمهورية مصر العربية –محافظة الجيزة – مركز المعلومات ودعم القرار (حسب أخر إحصاء بالمحافظة)سنة ١٩٩١/٩٠م.

ويتضح من الإحصاءات السابقة مايلى :

١) القصور فى فرص التعليم للإناث صغاراً وكباراً ومن ثم الحاجة إلى التخطيط لتوفير فرص التعليم للجميع .

٢) أن هناك فروقا فى الإلتحاق بالتعليم فى مصر من الناحيتين الإقليمية والجنسية – الريف والحضر، الذكور والإناث – حيث تتركز هذه الفروق فى المرحلة الاولى من التعليم الأساسى.

٣) أن هناك قصورا نسبيا فى توزيع الخدمات التعليمية فى محافظة الجيزة على نحو يؤدى إلى الفروق بين الذكور والإناث فى الريف والحضر.

وتشير الاحصاءات التعليمية على مستوى الجمهورية إلى التفاوت فى نسب التحاق الإناث والذكور بالتعليم وتقديرات عدد الأناث خارج التعليم جدول رقم (٥) ثم إحصاءات توضح مؤشرات تلك الفجوة على مستوى محافظات الوجه القبلى عامة ومحافظة الجيزة بوجه خاص جدول رقم (٦) كما هو موضح كالتالى:

ومن الجدول رقم (٥) أيضا يتضح مدى التباين فى توفر الفرص التعليمية للبنات وبالتالى عدد البنات الموجودات خارج التعليم فى محافظات الجمهورية بوجه عام ، ويكون هذا الفرق واضحا فى الريف عنه فى الحضر، حيث يصل عدد البنات الموجودات خارج التعليم بالريف إلى ضعف تلك الأعداد الموجودة بالحضر وقد تصل فى بعض المحافظات إلى ١٥ ضعفا .

كما توضح الاحصاءات إرتفاع نسبة البنات خارج التعليم بمحافظات الوجه القبلى والتى تعتبر من أهم مصادر الأمية فى محافظات الوجه القبلى وكذلك فى محافظة الجيزة ويوضح الشكل التالى متوسطات تعداد السكان والأميين بحسب الجنس لفئة العمر ١٠ سنوات فأكثر مقدرة على أساس عقود زمنية . وارتفاع نسبة الأمية فى البنات وتطورها منذ عام ١٩٦٠ – ١٩٩٣م.

جدول رقم (٥)

يوضح مؤشرات فجوة النوع فى الالتحاق بالتعليم الابتدائى ١٩٩٤/٩٣ بجمهورية مصر العربية

المحافظة	التلاميذ المقيدون ١٩٩٤/٩٣						نسبة البنات الى البنين(٪)			تقدير عدد البنات (٦-١٠) سنوات خارج التعليم (بالألف)		
	بنين			بنات								
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
محافظات حضرية	٦٨٣٩٢٤	٢٣٨٢	٦٨٦٣٢٨	٦٤٥٢٧٣	١١٨٤	٦٤٦٤٥٧	٩٤	٥٠	٩٤	٤٥	١	٤٥
محافظات وجه بحرى	٤٧٤٥٨٦	١١٨٠٢٠٩	١٦٥٤٧٩٥	٤٤٨٨٢٦	١٠٢٨١٥٩	١٤٧٦٩٨٥	٩٥	٨٧	٨٩	٢٣	١٣٨	١٦١
محافظات وجه قبلي	٤٢٦٣١٣	٩٧٥١٦١	١٤٠١٤٧٤	٣٨٤٣٧٠	٦١٥٢٩٣	٩٩٩٦٦٣	٩٠	٦٣	٧٠	٣٩	٣٢٦	٣٦٥
محافظات الحدود	٣٠٧٨٠	٢١٤٥١	٥٢٢٣١	٢٧٠٨٦	١٣٨٢٩	٤٠٩١٥	٨٨	٦٤	٧٨	٣	٧	١٠
الإجمالى	١٦١٥٦٢٥	٢١٧٩٢٠٣	٣٧٩٤٨٢٨	١٥٠٥٥٥٥	١٦٥٨٤٦٥	٣١٦٤٠٢٠	٩٣	٧٦	٨٣	١٠٩	٤٧٢	٥٨١

المصدر : جمهورية مصر العربية – محافظة الجيزة – مركز دعم واتخاذ القرار .

يوضح مدى التباين فى توفر الفرص التعليمية وبالتالى عدد البنات الموجودات خارج التعليم فى محافظات الجمهورية بوجه عام.

جدول رقم (٦)

يوضح مؤشرات فجوة النوع فى الالتحاق بالتعليم الابتدائى ١٩٩٤/٩٣م بمحافظات الوجه القبلي

المحافظة	التلاميذ المقيدون ١٩٩٤/٩٣						نسبة البنات الى البنين (٪)		تقدير عدد البنات (٦-١٠) سنوات خارج التعليم	
	بنين			بنات						
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	حضر	ريف
الجيزة	١٧٤٤٨٤	١٤٩٣٠٧	٣٢٣٧٩١	١٦١٧٠٣	١٠٩١٠٠	٢٧٠٨٠٣	٩٣	٧٣	١١	٣٥
بنى سويف	٢٧٦٠٤	٩٢٢٨٢	١١٩٨٨٦	٢٣٨٦٢	٤٨٥٦٩	٧٢٤٣١	٨٦	٥٣	٤	٤٠
الفيوم	٢٦٨٠٤	١٠٤٨١٦	١٣١٦٢٠	٢٢٤٩٠	٥٧٦٤٦	٨٠١٣٢	٨٤	٥٥	٥	٤٥
المنيا	٤٥١٣٣	١٧٩٩٦٣	٢٢٥٠٩٦	٣٨٧٧٥	٩٣٠٥٦	١٣١٨٣١	٨٦	٥٢	٥	٧٤
أسيوط	٤٣٧٩٢	١٣٣٢٩٣	١٧٧٠٨٥	٣٨٩٧٩	٨٠٣٧٥	١١٩٣٥٤	٨٩	٦٠	٥	٤٨
سوهاج	٤٣٧١١	١٤٠٧٩٤	١٨٤٥٠٥	٣٧٥٣٩	٨٩١٢٩	١٢٧٢٦٨	٨٦	٦٤	٦	٥٠
قنا	٤١٦٨٦	١٣٥٨١٤	١٧٧٥٠٠	٣٩٠٦٨	١٠٢١١٣	١٤١١٨١	٩٣	٧٥	٢	٣١
أسوان	٢٣٠٩٩	٣٨٨٩٢	٦١٩٩١	٢١٩٥٤	٣٤٧٠٩	٥٦٦٦٣	٨٥	٨٩	١	٤

المصدر : جمهورية مصر العربية - محافظة الجيزة - مركز المعلومات ودعم القرار .

يتضح من الجدول السابق مؤشرات فجوة النوع فى الإلتحاق بالتعليم الابتدائى مدى التباين فى توفر الفرص التعليمية للبنات والبنين . والفرق الواضح بين الريف والحضر فى التعليم وتقدير عدد البنات (٦-١٠) سنوات خارج التعليم .

شكل رقم (١)

متوسطات تعداد السكان والأميين بحسب الجنس لفئة العمر ١٠ سنوات فأكثر مقدره على أساس عقود زمنية.

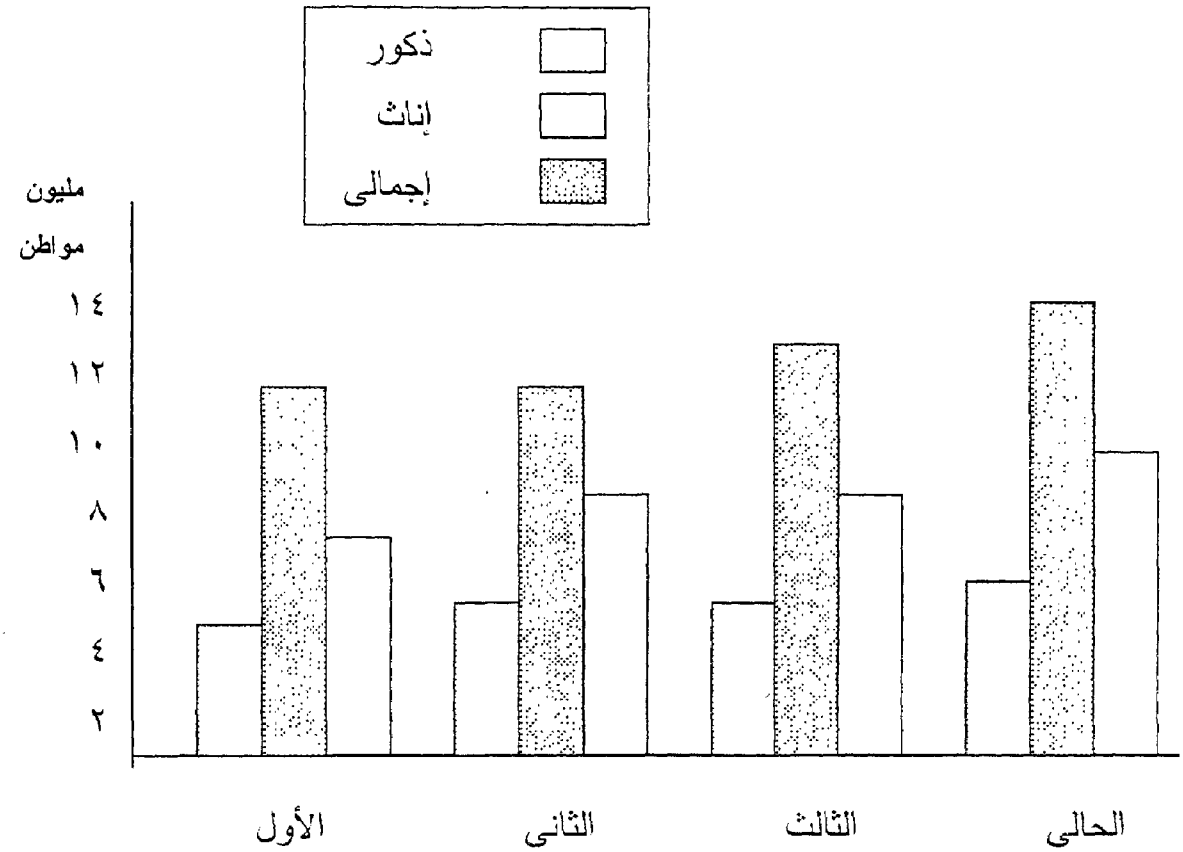

ثالثا : مشكلة البحث :

مما سبق من احصاءات وأشكال توضيحية تتضح المشكلة الرئيسية للبحث والتى تتحدد فيما يلى :-

وجود قصور فى عدم الاستيعاب الكامل للفتاة على مستوى جميع محافظات مصر بما فيها محافظة الجيزة ومن ثم يصبح التساؤل الرئيسى هو :

*** ما أبعاد التخطيط المقترح لتعليم الفتاة فى إطار التعليم للجميع فى محافظة الجيزة ؟**

وتتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية :

١- ما معالم فلسفة التعليم للجميع وما الأسس التى يقوم عليها ؟

٢- ما الوضع الراهن لتعليم الفتاة فى مصر بصفة عامة وفى محافظة الجيزة بصفة خاصة ؟

٣- ما التخطيط الحالى لتوفير مفهوم التعليم للجميع للفتاة فى مصر ؟

٤- ما التخطيط المقترح لتوفير التعليم للفتاة فى محافظة الجيزة ؟

رابعاً : أهداف البحث :

فى ضوء تحديد المشكلة السابقة ومحاولتى الباحثة للتعرف على أبعادها ووضع أنسب الحلول لها فإن البحث يسعى إلى تحقيق الاهداف التالية :

١- تحديد معالم فلسفة التعليم للجميع والأسس التى يقوم عليها .

٢- التعرف على الوضع الراهن لتعليم الفتاة فى مصر بصفة عامة وفى محافظة الجيزة بصفة خاصة .

٣- التعرف على التخطيط الحالى لتوفير مفهوم التعليم للجميع للفتاة فى مصر .

٤- اقتراح تخطيط لتوفير التعليم للجميع للفتاة فى محافظة الجيزة.

خامسا : منهج البحث :

المنهج المستخدم فى البحث هو المنهج الوصفى ، إذ إنه المنهج المناسب لتشخيص الواقع ووصفه ومحاولة النظر إلى المستقبل ، وذلك لأن المنهج الوصفى التحليلى يهدف إلى تصوير وتحليل وتقييم موقفاً معيناً ، وتصوير الوضع الراهن، وذلك بهدف الوصول إلى معلومات كافية عن ظاهرة معينة والتنبؤ بسلوكها ([1]) .

ووفقا لهذا المفهوم يسعى البحث إلى التعرف على التحديات العالمية والمحلية التى تفرض ضرورة التخطيط لتوفير مفهوم التعليم للجميع بصفة عامة وتعليم الفتاة بصفة خاصة، والتعرف على واقع تعليم الفتاة فى مصر. ومن هذا الواقع ينطلق البحث الى تخطيط مستقبلى مناسب لتوفير التعليم للفتاة فى مصر.

سادسا : حدود البحث

اقتصرت الباحثة على محافظة الجيزة لإعتبارات شخصية لانتماء الباحثة الى المحافظة ولإعتبارات بحثية لإرتفاع نسبة الأمية بهذه المحافظة وقد تم تحديد الفئة العمرية للأطفال من الإناث والذكور بين سن (٦ : ١١) سنة وهى المتلائمة مع سن الإلزام

---

[1] - ديو بولد ، فان دالين : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩، ص ٣١

بالمرحلة الأولى بالتعليم الأساسى ومايقابل هذه المرحلة العمرية من الأطفال الإناث والذكور والمتسربين من التعليم أو المحرومين منها (المنتشرة فيهم الأمية).

سابعا : مصطلحات البحث :

(١) مفهوم التخطيط :

التخطيط يعنى ببساطة مجموعة العمليات الذهنية التمهيدية القائمة على إتباع المنهج العلمى فى البحث الإجتماعى وأدواته والتى تستهدف تحقيق أهداف معينة محددة موضوعة بقصد رفع المستوى الاقتصادى او الاجتماعى أو الثقافى أو هذه المستويات جميعا بما يحقق سعادة الفرد ونمو المجتمع ، أو هو المحاولة العلمية الجادة المرشدة فى الفرد أو المجتمع لاستثمار مايتوافر لهما من موارد وطاقات لتحقيق أهداف معينة فى فترة زمنية معلومة وفى ظل فلسفة اجتماعية خاصة ([1])

(٢) مفهوم الأمية :

إن المقصود بالأمية فى الدراسة الحالية هى الأمية الأبجدية ، مفهوم هذه الأمية ، ومفهوم هذه الأمية فى اللغة العربية لايختلف عن نظيره فى اللغة الانجليزية ، فالأمية الأبجدية فى اللغة العربية هى الجهل بالقراءة وفى اللغة الإنجليزية أيضا ، ويعنى أيضا العجز الكامل عن القراءة والكتابة ([2]) وفى اللغة الأنجليزية أيضا ، ([3]) وتتفق قواميس التربية فيما بينها على أن الأمية الأبجدية هى عدم القدرة على القراءة الكتابة والحساب، نتيجة عدم إتاحة الفرص التعليمية لمن فاتهم سن الإلتحاق بالمدرسة أو تسربوا منها.

(٣) مفهوم التعليم للجميع :

هو صيغة تستهدف تأمين حاجات التعليم الأساسية بحيث يستطيع كل فرد سواء أكان طفلا أم يافعاً أو راشداً الإفادة من الفرص التعليمية المصممة على نحو يلبى حاجاته الأساسية للتعليم مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهى والحساب وحل المشكلات من أجل تنمية

---

[1] – محمد سيف الدين فهمى : التخطيط للتعليم ، أسسه وأساليبه ومشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٦ ، القاهرة ، ١٩٩٦م، ص ٢٠.

[2] – إبراهيم مصطفى وأخرون ، المعجم الوسيط ، جـ١ (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٩٦٠) ص ٢٧.

[3] - A. S. H; Ornly Oxford Advanced Learnes's Dictionary of Cnssent English (3nd ed- Oxford University press. 1974 , p. 430.

قدراتهم والعيش والعمل بكرامة والمساهمة مساهمة فعالة فى عملية التنمية وتحسين نوعية حياتهم وذلك على نحو ماورد فى الإعلان العالمى الدولى للتعليم للجميع ([1]).

ثامنا : الدراسات السابقة :

قامت الباحثة بحصر ماتم من الدراسات السابقة حول موضوع البحث ووجدت دراسات تناولت جانبا هاما من البحث بصورة مباشرة حيث ان مفهوم التعليم للجميع حديث نسبي، كما وجدت دراسات تناولت جانبا أو آخر من موضوع البحث وجميعها لها أهميتها وقيمتها ويمكن الاستفادة منها.

وقد روعى ترتيبها تاريخيا وتصنيفها إلى مايلى :

١- دراسات عن التعليم للجميع .

٢- دراسات عن التعليم الأساسى :

٣- دراسات عن محو الامية .

٤- دراسات عن تعليم الفتاة.

١- دراسات عن التعليم للجميع :

الدراسة الأولى : ([2])

تتضمن هذه الدراسة جهود مصر لتعميم التعليم فى مصر بعد أن تبنت مصر مدخلا ذا وجهين للتعليم الأساسى، أولهما هو تعليم عام للأعمار من (٦-١٤ سنة) وجعل هذا التعليم إلزاميا وإجباريا، وثانيهما هو تعليم الكبار من سن ١٥ - ٣٥ سنة.

وقد تم عرض جهود مصر لتوفير التعليم للجميع من خلال مجالات متعددة ابتداءً بالمجالين القانونى والسياسى، وذلك بتعميم التعليم فى مصر كما جاء فى الدستور الأول عام ١٩٢٣، ثم زاد التأكيد على ذلك بعد ثورة ١٩٥٢ التى أكدت على أن الجميع سواء أمام القانون، وأن التعليم حق أساسى، والدولة مسئولة عن التعليم والإشراف عليه لتحقيق مبدأ المساواة، والتعليم الأساسى إجبارى (إبتدائى وإعدادى) والثقافة مسئولية قومية .

---

[1] - اليونسكو والبنك الدولى : تأمين حاجات التعليم الأساسية (وثيقة عن الخلفيات) مؤتمر التعليم للجميع : جونتين من ٥-٩ مارس ١٩٩٠، ص ص ١٣٧ ، ١٥٩.

[2]- Arab Republic of Egypt Ministory of Education : Education for All in Egypt, the Nine Country Education for All Meetings, Cairo , 1993.

وتضمنت أولويات التعليم الأساسى التأكد من أن جميع الأطفال فى مصر يلتحقون بالتعليم الأساسى بصرف النظر عن الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو المكان، وتوفير الفرص للتنمية الشاملة للأطفال فى مرحلة التعليم الأساسى، ثم الإهتمام بتعليم البنات، وتدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة .

كما تضمنت الدراسة عرضا للوضع الحالى للإلتحاق بالتعليم الأساسى، وحجم الفاقد والتسرب، وحال الأبنية المدرسية ، ومن ثم تعرضت لبعض الأهداف التى يسعى لتحقيقها والتى من أهمها ، تعميق الشعور بالإنتماء للوطن والولاء القومى ، واكتساب المهارات كالقراءة والكتابة ، والمشاركة فى تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى ، وتنمية الطريقة العلمية فى التفكير والقدرة على اتخاذ القرار ، وتنمية مهارات وعادات العمل الإنتاجى وتنمية مهارات وإتجاهات التعليم الذاتى .

وعرضت الدراسة أهم الخطوط العريضة والأساسية للسياسة التعليمية الجديدة والهادفة إلى الإصلاح الشامل فى مصر ومن أهمها:

- تطوير المناهج للتعليم الإبتدائى، وإزالة الحشو، والاهتمام بالتعليم الدينى وعلوم المستقبل التى تشمل الحساب والعلوم، والاهتمام باللغة العربية بجانب الاهتمام باللغة الإنجليزية بحيث يبدأ تدريسها فى الصف الرابع الابتدائى. كما أوصى المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الإبتدائى الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٣.

- الإهتمام بتدريب المعلم من خلال التعاون مع الجامعات والكليات المتخصصة لرفع كفاءة المعلم وتوفير التدريب الوظيفى والتعليمى للمدرسين الجدد ورفع المستوى الفنى للموجهين وتشجيع نظام البعثات الخارجية والداخلية للمعلمين المتميزين ورفع مستوى أداء المعلم عن طريق برامج تدريب أثناء الخدمة.

هذا ماتضمنته الخطة الخمسية من ١٩٩٣-١٩٩٧.

- الإهتمام بالمتعلمين عن طريق محاولة توفير وجبة غذائية متكاملة لتلاميذ المدارس الحكومية على مستوى الجمهورية ، وذلك حيث أنه وجد أن أكثر من نصف التلاميذ فى مصر يعانون من أمراض مثل الأنيميا ونقص البروتين والفيتامينات مما يؤثر على قدرة التلميذ على التعلم والفهم ، ومما أوجب على الحكومة عمل نظام التأمين الصحى الذى

يشمل جميع المدارس ، وتركيز المناهج على المفاهيم الصحية وعلى قضايا معينة مثل نظافة الماء والتغذية والوقاية من عدوى .. ، والاهتمام بالمتعلمين ذوى الحاجات الخاصة كالمعاقين والمتفوقين .

وأخيراً تم عرض حجم مشكلة الأمية فى مصر حيث إنه يوجد حوالى ١٧ مليون أمياً فى فئة العمر (١٠ سنوات فأكثر) ثم عرض أهم الخطوط العريضة للحملة القومية الشاملة (١٩٩٠-١٩٩٩) لمحو الأمية لتعليم الكبار والتى تهدف إلى محو أمية حوالى ١٢ مليون أمياً فى فئة الأعمار (١٥-٣٥ سنة).

الدراسة الثانية :([1])

فى الفترة مابين الثانى عشر والسادس عشر من ديسمبر ١٩٩٣ اجتمع رؤساء الدول التسع الأكثر ازدحاما بالسكان فى العالم لوضع خطة المستقبل ، وهذه الدول هى : (بنجلاديش - البرازيل - الصين - مصر - الهند - إندونيسيا - المكسيك - نيجيريا - باكستان) ، وتمثل هذه الدول أكثر من نصف تعداد سكان العالم وبها ٧٥٪ من نسبة الأميين فى العالم وبالرغم من اختلاف الثقافات والميراث التاريخى فقد أدركت هذه الدول أن التعليم هو قلب التنمية المستمرة، وأن التعليم الإبتدائى هو المفتاح لوضع الهيكل المستقبلى لعالم أكثر استقلالاً ومجتمع ديمقراطى مسالم متسامح.

وخلال المؤتمر تمت مناقشة الموضوعات الآتية :

- ضرورة مشاركة الناس، وتعبئة الجهود واللامركزية لحركة التعليم للجميع لأنه بدون مشاركة الجميع سيكون من المحال أن يتحقق التعليم للجميع.

- ضرورة وجود تحالف تام بين قطاعات المجتمع المختلفة، ويتطلب ذلك تعزيز المسئولية على المستوى المحلى كى يشعر الناس أن التعليم يهتم بهم، وربط التعليم ببرامج تخفف وطأة الفقر .

- قدمت الدول التسع اشكالا متنوعة من اللامركزية وإدارة المجتمع للمدراس وأشارت إلى ضرورة استغلال الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا الإتصال الحديثة لكى يتحقق التعليم للجميع .

---

[1] - UNESCO : Education for All Summit of Nine Most Population Countires, New Delhi, 12-16 December 1993.

- تناول المؤتمر موضوع تمويل التعليم وضرورة زيادة نصيبه من الدولة ومن المنظمات غير الحكومية ، والحاجة لزيادة الاستثمارات فى التعليم الأساسى مع ضرورة الإستخدام الأفضل للموارد القائمة.

- كما تناول المؤتمر موضوع ضرورة تعليم المرأة، لأن تعليم المرأة يعتبر أكثر الوسائل تأثيراً على تخفيض معدلات الإنجاب وتحسين الصحة وزيادة الطاقة الإنتاجية الإقتصادية.

وفى نهاية المؤتمر تم إعلان بيان " دلهى " الذى تلتزم به الحكومات المشاركة فى هذا المؤتمر والذى نسرد بعض بنوده فيمايلى :

١- تأكيد رؤساء الدول التسع على الالتزام بأهداف المؤتمر العالمى للتعليم للجميع ، ومقابلة احتياجات التعليم الأساسية لكل الناس ، وجعل التعليم الإبتدائى عاما، وزيادة فرص التعليم للأطفال والشباب والكبار.

٢- الإدراك بأنه يمكن أن تتحقق طموحات وأهداف التنمية لبلادنا عن طريق تأكيد أن التعليم حق لكل الناس، فهو حق منحه كل من البيان العالمى لحقوق الإنسان ودساتير وقوانين كل بلد من البلاد التسعة.

أ - التعليم هو الوسيلة البارزة لتعزيز القيم الإنسانية العالمية ومساواة الموارد الإنسانية واحترام التنوع الثقافى .

ب- ويجب أن يتطور محتوى وطرق التعليم لكى تخدم حاجات التعليم الرئيسية للأفراد والمجتمعات.

جـ - يتطلب نجاح برامج التعليم جهوداً تكميلية من تغذية كافية ورعاية صحية وتنمية مناسبة للطفل فى إطار دور الأسرة والمجمتع.

د - تعليم النساء وتعزيز دورهن فهن العناصر الأساسية للمشاركة فى التنمية الإجتماعية.

هـ- التعليم يجب أن يكون مسئولية تتحملها الحكومات والعائلات والمجتمعات والهيئات غير الحكومية .

٣- تتعهد الدول التسع المشاركة فى المؤتمر بأنه بحلول عام ٢٠٠٠ أو فى أقرب وقت ممكن ..

أ – سيتم توفير مكان لكل طفل فى المدرسة وبرنامج تعليمى مناسب طبقا لقدراته.

ب– تعزيز الجهود نحو التعليم الأساسى عن طريق تحسين وضع وتدريب وظروف المعلمين وتحسين مواد ومحتوى التعليم.

جـ – زيادة الموارد ونصيب التعليم من التمويل مع تحسين إدارة الموارد الموجودة الآن.

٤– وجه المؤتمر الدعوة إلى ضرورة التعاون الدولى لتأييد الدول التسع ولتوسيع القدرات وتوسيع خدمات التعليم الأساسى وتحقيق هدف توفير التعليم للجميع .

– وقد استفادت الباحثة من هذا التقرير فى التخطيط المستقبلى للتعليم للجميع وإبراز ثم اهتمام دول العالم بأهمية التعليم فى التنمية كما استفادت الباحثة مما توصل إليه هذا التقرير وبنوده المستقبلية للتخطيط التعليمى، هذا فضلا عن أن قراراته تعتبر بمثابة الرؤية السياسية لمصر، إذ أن رئيسها اعتمد قرارات هذا المؤتمر.

الدراسة الثالثة ([1]).

استهدفت الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسى هو " ماالتخطيط المناسب لتوفير التعليم الإبتدائى للجميع ؟ وقد قدمت الإجابة من خلال التعرف على واقع التعليم الإبتدائى، ومشكلاته فى مصر، وواقع مشكلة الأمية، ثم التخطيط المقترح لتوفير التعليم الإبتدائى للجميع فى مصر.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى من أجل تشخيص الواقع ووصفه ومحاولة النظر إلى المستقبل والتعرف على التحديات العالمية والمحلية التى تفرض ضرورة التخطيط لتوفير التعليم للجميع مستخدمة أسلوب " دلفاى " فى الدراسة الميدانية .

وقد توصلت الرسالة الى تحديد بعض مشكلات التعليم الإبتدائى والتى لها انعكاس على مشكلة الأمية والمتمثلة فى عدم تحقيق الاستيعاب الكامل والفقد التربوى المتمثل فى الرسوب والتسرب، وكذلك انخفاض مستوى التعليم الابتدائى.

---

[1] – سميحة على محمد مخلوف : التخطيط لتوفير التعليم الابتدائى للجميع فى مصر ، رسالة دكتوارة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥م.

واقترحت الدراسة عدداً من الحلول والبدائل لتوفير التعليم الابتدائى للفئة العمرية(٨-١٤) أهمها مايلى :

- إثارة الدوافع لدى هؤلاء الأطفال لكى يتعلموا عن طريق وسائل الإعلام .
- التوسع فى إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد.
- التوسع فى استخدام التعليم المتناوب .
- إستخدام أساليب التعليم عن بعد.
- التوسع فى استخدام المدارس الموازية .

وانتهت الدراسة بنموذج مقترح لتوفير التعليم الابتدائى للجميع من خلال عرض حلول ومقترحات وبدائل تعليمية واجراءاتها التنفيذية من بحث سد منابع الأمية ومحو أمية الكبار.

وتختلف الدراسة السابقة عن موضوع البحث الحالى حيث يتناول البحث الحالى التخطيط لتعليم الفتاة فى إطار التعليم للجميع فى محافظة الجيزة وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة فى إطارها النظرى فى تناولها الموضوع التعليم للجميع كما استفادت الباحثة من الدراسة من منهجها التخطيطى للبحث.

٢- دراسات عن التعليم الأساسى :

الدراسة الأولى :([1])

تناولت هذه الدراسة التطور التاريخيّ لفكرة التعليم الأساسى فى مصر، وأبرزت تجارب مصر السابقة فى هذا المجال كما تناولت التجربة المصرية فى التعليم الأساسى التى بدأت آنذاك وقد توصلت إلى أن هناك تجارب سابقة لمصر فى التعليم الأساسى، كانت تقدمها بنفس الإسلوب الذى تسعى اليه الآن، كما توصلت الدراسة إلى وجود أسباب تكمن وراء فشل التجارب السابقة، والتى يجب مراعاتها الآن والإستفادة منها فى ترشيد العمل بالتربية الجديدة فى التعليم الأساسى، وأخيرا توصلت الدراسة إلى أن هناك صعوبات تعترض التجربة المصرية الجديدة فى التعليم الأساسى ومن أهمها عدم توفير التمويل اللازم والمعلم المعد للتعليم الأساسى.

---

[1] – سهير أحمد الجيار : دراسة تحليلية لتطور التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩م.

الدراسة الثانية ([1])

تناولت هذه الدراسة موضوع التعليم الأساسى فى إطار إستراتيجية تطوير التربية فى البلاد العربية، حيث ركزت على مفهوم التعليم الأساسى،ومبادئه ومداد الزمنى، واحتياجاته فى الواقع التطبيقى من حيث إعداد المعلم وتدريبه والمبنى المدرسى والتجهيزات وتعرضت الدراسة إلى بعض الصيغ المقترحة للتعليم الأساسى فى البلاد العربية، وانتهت إلى عرض لمحات سريعة لتجارب التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربية وجمهورية الجزائر الديمقراطية، ومالى، وسريلانكا، ولبنان.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تحديد مفهوم التعليم الأساسى وتحديد صيغ التعليم الأساسى المناسبة للبلاد العربية التى تتلاءم مع إمكانياتها.

الدراسة الثالثة :([2])

استهدفت هذه الدراسة مقارنة بعض الإتجاهات المعاصرة فى تطوير هذه المرحلة من التعليم الإبتدائى باعتبار أن التعليم الابتدائى جزء من التعليم الأساسى بعد صدور القانون الجديد للتعليم فى مصر فى عام ١٩٨١ ومدى إمكانية الإفادة منه فى مصر وقام الباحث بإجراء دراسة ميدانية لواقع تجربة التعليم الأساسى فى مصر وأخيراً قام بإجراء تحليل مقارنة لبعض الإتجاهات المعاصرة فى تطوير التعليم الابتدائى. فعين أوجه الشبه والاختلاف بين تجربة التعليم الأساسى فى مصر ومواجهة بعض العقبات من حيث القدرة على إستيعاب المناهج والكتب التعليمية قبل رسم الخطط إضافة إلى إطالة فترة الإلزام . كما يجب توفير الإعداد المناسب للمعلمين.

الدراسة الرابعة :([3])

إستهدفت هذه الدراسة بيان دور التعليم الأساسى فى تنمية البيئة المحلية ولتحقيق ذلك قام الباحث بدراسة التعليم الأساسى الذى أخذت به مصر والتعرف على ماهيته وسماته،

---

[1] – يوسف خليل يوسف : التعليم الأساسى فى إطار التنمية الشاملة فى البلاد العربية ، الكتاب الثالث ، سلسلة التوعية باستراتيجية التربية فى البلاد العربية ، إدارة التدريب ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٠م.

[2] – عادل عبد الفتاح سلامة : دراسة مقارنة لبعض الاتجاهات المعاصرة فى تطوير التعليم الابتدائى ومدى إمكانية الإفادة منها فى مصر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ١٩٨٢م.

[3] – فيصل الراوى رفاعى : " واقع التعليم الأساسى، ودوره فى تنمية البيئة المحلية بمحافظة سوهاج" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أسيوط ، كلية التربية بسوهاج ، ١٩٨٢م.

وقام بدراسة أهم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمحافظة سوهاج ومشروعات الأمن الغذائى وتنمية القرية بها، وبعد ذلك تناولت الدراسة الواقع التطبيقى لمدارس التعليم الأساسى فى محافظة سوهاج من حيث ميزانية التعليم الأساسى، والصعوبات التى تواجه التطبيق، وحصص المجالات المهنية فى الجدول المدرسى، وأماكن ممارسة التدريبات العملية والتجهيزات، وأخيرا تناولت دور التعليم الأساسى فى التنمية المحلية، وارتباط المقررات الدراسية والمدرسية بالبيئة المحلية.

وقد توصلت الدراسة الى وجود قصور فى التعاون بين المدرسة والبيئة ، كما أن الآباء والمجتمع لم يشتركوا فى حل مشكلات المدرسة ، وظهور بعض الصعوبات فى التطبيق مثل عدم كفاية الدرس والأجهزة وكثافة الفصول وبعض الإمكانيات البشرية وبعض المشكلات الخاصة بالمبنى المدرسى وبعض التعقيدات الخاصة بالشئون المالية.

الدراسة الخامسة : ([1])

استهدف الباحث من دراسته التعرف على تصور نظّار المدارس عن التعليم الأساسى من حيث مفهومه وسماته ، مبررات الأخذ به وتنظيم الدراسة به ، ووجوه قصوره.

وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الأساسى وكسب الفرد العديد من المهارات اليدوية بنسبة ٩٤٪ ، ويهتم باحترام العمل اليدوى بنسبة ٩٣٪ ، ويهتم بالنشاط الابتكارى للتلاميذ بنسبة ٨٤٪، كما أن التعليم الأساسى صيغة تخدم البيئة بنسبة ٩٥٪.

الدراسة السادسة :([2])

قام الباحث بدراسة تطور فكرة التعليم الأساسى محليا وعالميا، وسرد الباحث العوامل والأسباب التى دفعت بوزارة التربية والتعليم المصرية إلى إصلاح التعليم الابتدائى، ثم انتقل بعد ذلك إلى دراسة واقع التعليم الأساسى فى مصر وكذلك فى تنزانيا، وتعرف من خلال ذلك على العوامل التى ساعدت على دعم التعليم الأساسى فى تنزانيا، ثم قام أخيراً بعمل تحليل مقارنة لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين نظامي التعليم الأساسى فى مصر وتنزانيا.

---

[1] – محمد فوزى محمد : " الإدارة المدرسية فى التعليم الأساسى"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أسيوط. كلية التربية بأسيوط ، ١٩٨٣م.

[2] – عبد الراضى محمد عبد الله : التعليم الأساسى فى مصر وتنزانيا ، دراسة مقارنة " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أسيوط ، كلية التربية بأسيوط ، ١٩٨٣.

وتوصل الباحث إلى ضرورة وضع مخطط تعليمى يقوم برسم سياسة التعليم الأساسى، ولابد من تحديد أهداف عامة ذات معالم واضحة للتعليم الأساسى، وتحقيق التكامل بين جمع المواد الدراسية.

الدراسة السابعة : ([1])

واستهدفت هذه الدراسة وضع تصور مقترح لإعداد معلم المجالات العملية فى التعليم الأساسى. ولتحقيق هذا الهدف تناول البحث إطاراً نظريا تضمن مفهوم التعليم الأساسى وسماته ، ومعلم المجالات العملية فى مدارس التعليم الأساسى، وللوصول الى التصور المقترح لإعداد معلم المجالات العملية قام الباحث بتطبيق استفتاء على خبراء التربية والتعليم بوزارة التربية والتعليم، وكذلك أعضاء هيئة التدريس بجميع كليات التربية على مستوى الجمهورية .

وقد توصل الباحث إلى ضرورة إعداد معلم المجالات العملية فى التعليم الأساسى على مستوى الدراسة الجامعية بحيث تكون عدد سنوات الدراسة أربع سنوات، وأن تكون خطة الدراسة بأقسام المجالات العملية شاملة للمواد الثقافية العامة التى يخصص لها ٢٠٪ من الحصص ، المواد التربوية التى يخصص لها ٣٠٪ من الحصص، المواد التخصصية التى يخصص لها ٥٠٪ من الحصص، وأن تكون دراسة المجالات العملية على شكل شُعبْ، وأن تهتم طرق التدريس المتبعة بترشيح المهارة العملية، وأن يكون المشرف على التربية العملية متخصصا فى كل من المجالات العملية وطرق التدريس معا.

وقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات فى توضيح مفهوم التعليم الأساسى ومدى اختلافه عن مفهوم التعليم للجميع ومن منهجية البحث فى كل منهما.

٣- دراسات عن محو الأمية :

الدراسة الأولى :([2])

إستهدفت الدراسة التوصل إلى استراتيجية شاملة لمحو الأمية فى الوطن العربى ، ومفهوم استراتيجية محو الأمية فى هذه الدراسة يعنى فن تنظيم خطوط ومسارات الجهود

---

[1] – فتحى كامل زيادى : " نظام مقترح لإعداد معلم المجالات العلمية فى التعليم الأساسى " ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس، كلية التربية ، ١٩٨٧م.

[2] – عبد الفتاح جلال ، أحمد التركى ، محمد جمال نوير : " استراتيجية مقترحة نحو الأمية فى الوطن العربى " ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، سرس الليان ، المنوفية ، سبتمبر ١٩٧٥م.

التى تحقق استخدام واستثمار شتى الطاقات والقوى المتاحة وتعبئتها وتحريكها من أجل انتقال نظم محو الأمية من وضعها الراهن إلى الوضع الذى تحدده السلطة السياسية، وهكذا فإن مفهوم استراتيجية محو الأمية يتضمن عامل التشخيص، التعبئة، التنسيق، الحركة، وعامل التوقع والسيطرة. ويتحدد الهدف الإستراتيجى للإستراتيجية المقترحة لمحو الأمية فى الوطن العربى كما تقدمها هذه الدراسة فى :-

- بذل كل الجهود لخفض نسبة الأمية فى الوطن العربى إلى أدنى حد ممكن خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥.

- الهدف الاستراتيجى مرهون تحقيقه بشرط ربط جهود محو الأمية بجميع جهود التنمية، وجعل التعليم الابتدائى إلزاميا، والوصول به إلى نسبة الإستيعاب الكامل لفئة السن من (٦-١٢) سنة قبل سنة ١٩٨٥، مع تحسين نوعية التعليم .

- ويكفل تحقيق الهدف الإستراتيجى خلال السنوات العشر محو أمية جميع الأفراد فى فئة السن (١٥-٤٤) سنة ، أى مايقرب من ٤٠٪ من مجموع السكان فى الوطن العربى.

وبعد تحديد الهدف الإستراتيجى عرضت الدراسة الأوضاع العامة فى العالم العربى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ثم تناولت التنمية الشاملة بوصفها الحل الأمثل للمشكلات التى تخلفها الأوضاع العامة فى العالم العربى، وحاجة التنمية الشاملة إلى تعليم متطور بصفة عامة، وإلى قوى عاملة متحررة من الأمية، ثم تم عرض نماذج من تجارب لبعض الدول والشعوب فى مجال محو الأمية .

وفى ضوء هذا كله تم تحديد عدة محاور للعمل بهذه الإستراتيجية وهى قومية العمل العربى فى حركة محو الأمية، ارتباط حركة محو الأمية بجهود التنمية والتطوير الحضارى، إرتباط حركة محو الأمية بحركة التربية فى المجتمع، دعم اجهزة محو الأمية وكفالة مرونة حركتها، تكثيف الجهود بين القطاعات السكانية الغالبة فى بنية السكان، تكوين رأى عام بخطورة الأمية واتخاذ موقف إيجابى للتخلص منها.

إن مشكلة الأمية مازالت قائمة فى الوطن العربى، فتشير التقديرات والإحصاءات حول عدد الأميين ١٥ سنة فما فوق فى المنطقة العربية إلى زيادة أعداد الأميين من ٦١ عام ١٩٩٠ إلى ٦٦ مليون بنهاية القرن الحالى، وأن نسبة السكان الأميين تصل إلى ٤٩٪

من إجمالى عدد السكان عام ١٩٩٠ أى أن بعد مرور عشرين عاما على وضع هذه الاستراتيجية إلا أن المشكلة مازالت قائمة.

وقد استفادت الباحثة من هذه الاستراتيجية فى تحديد الهدف، ومحاور التخطيط المقترح الذى يهدف إليه البحث الحالى لتوفير التعليم الإبتدائى للجميع فى مصر.

الدراسة الثانية: ([1]).

كان الهدف الرئيسى لهذه الدراسة هو توضيح أهمية دراسة التكلفة بصفة عامة ومقدار التكلفة التى يحتاجها المجتمع المصرى للقضاء على الأمية بصفة خاصة. يضاف إلى ذلك أن هذه الدراسة استهدفت الوقوف على حجم الجهود المبذولة لمحو الأمية فى مصر من المنظور المالى واقتراح استراتيجية تساعد فى التغلب على مشكلة الأمية فى مصر.

وأوضحت نتائج الدراسة أن الأمية عقبة فى سبيل تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وأن الجهود التى بذلت لمحو الأمية لم تحقق ماكانت تعقده عليها مصر من أمال، لخلو الاستراتيجيات المستخدمة من كثير من العناصر التى أدت إلى فشلها مع قلة الموارد المالية المتاحة فتحولت الاستراتيجية فى التطبيق العملى إلى محو أمية آلاف من الأميين، وكانت النتيجة مايعانيه المجتمع المصرى من ضعف نتائج العمل فى مجال محو الأمية.

ويلاحظ على هذه الدراسة أنها تناولت جانبا مهما هو تمويل تكلفة برامج محو الأمية وتعليم الكبار فى مصر،ولدراسة هذا الجانب، قام الباحث بتحديد المقصود بالتمويل، وعرض الاعتبارات العامة التى يتحدد فى ضوئها تمويل برامج محو الأمية، ثم بيان المخصصات المالية والمعايير الخاصة بالتمويل ، كل ذلك فى بداية العقد الثامن من القرن العشرين وبالتحديد فى عام ١٩٧٢.

الدراسة الثالثة :([2])

كانت للدراسة ثلاثة أهداف. أولها الوقوف على مظاهر الجهود المبذولة فىمحو الأمية بمصر منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٧٨. وثانيها الوقوف على أوجه القوة والضعف فى

---

[1] – شكرى عباس حلمى : تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار فى جمهورية مصر العربية مع التركيز الخاص على برامج محو الأمية"، رسالة دكتوارة مقدمة إلى قسم اصول التربية بكلية، جامعة عين شمس، ١٩٧٣.

[2] – سعيد أحمد سليمان : دراسة تحليلية تقويمية لجهود محو الامية فى مصر منذ العشرينات من هذا القرن حتى الآن " ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم أصول التربية بكلية التربية – جامعة الاسكندرية . ١٩٧٩.

الجهود التى بذلت فى الفترة موضع الدراسة وثالثها الوصول إلى بعض المقترحات التى تساعد على تحسين العمل فى جهود محو الأمية واستخدم منهجى البحث الوصفى والتاريخى لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة .

وكشفت نتائج الدراسة عن وجود ثغرات فى تشريعات محو الأمية بما يعوق تنفيذها فى جوانب الإدارة ، والتمويل ، وربط برامج محو الأمية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واختيار المعلمين.

ويلاحظ على هذه الدراسة أنها تناولت التطور التاريخى لجهود محو الأمية فى مصر منذ بداية العقد الثالث من القرن العشرين حتى أواخر العقد الثامن من القرن ذاته، وقام الباحث بتقسيم هذه الفترة التاريخية إلى خمس فترات فرعية ١٩١٩/١٩٤٤، ١٩٤٥/١٩٥٢ ، ١٩٥٣/١٩٦٠ ، ١٩٦١/١٩٧٠ ، ١٩٧١/١٩٧٨. وكان لهذا التطور التاريخى أهميته حيث تبدأ الدراسة الحالية من حيث انتهت هذه الدراسة السابقة، بمعنى أن التقويم فى هذه الدراسة السابقة كشف عن دور جوانب القصور الكثيرة فى التخطيط والإدارة والتمويل واختيار المعلمين. وتسعى الدراسة الحالية إلى إيجاد حلول لجوانب القصور هذا فى ضوء الإتجاه نحو تحقيق التكامل والترابط بين نظريتى الحد الأدنى للمستوى الوظيفى للقراءة الكتابة والحساب .

الدراسة الرابعة : ([1])

كان هدف هذه الدراسة هو الوقوف على مدى قدرة الجهاز الإدارى على تحقيق أهداف مؤسسات محو الأمية فى مصر، والإفادة من التجربة التنزانية فى مجال محو الأمية بصفة عامة، وإدارة مؤسسات محو الأمية بصفة خاصة. واستخدم المنهج المقارن لتحقيق مااستهدفته الدراسة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجهاز الإدارى لمحو الأمية فى مصر لايتعاون مع المؤسسات التى يشرف عليها. بالإضافة إلى نقص كفاءة الإدارة الفنية للعاملين فيه، وتنقص معظمهم الخبرات والمهارات المطلوبة ويلاحظ على هذه الدراسة أنها اقتصرت

---

[1] – محمد أحمد عبد الدايم : إدارة وتنظيم مؤسسات تعليم الكبار فى مصر وتنزانيا ، دراسة مقارنة مع التركيز على مؤسسات محو الامية ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية – جامعة الزقازيق ،١٩٨٣م.

على وصف التطور التاريخى للجهاز الإدارى لمحو الامية فى مصر، ابتداء بوزارة الشئون الاجتماعية وانتهاء بالمجلس الأعلى ومجالس المحافظات لمحو الأمية وتعليم الكبار. ولم توضح الاسباب التى تقف وراء جوانب القصور فى الجهاز الإدارى لمحو الأمية فى مصر.

وقد استفادت الباحثة من تلك الدراسات فى توضيح الجهود الحالية فى مجال محو الأمية وعلاقتها بمفهوم التعليم للجميع. كما استفادت من منهجيتها البحثية فى تناول مشكلة البحث.

الدراسة الخامسة: ([1])

إستهدفت هذه الدراسة إلى حتمية التفاعل بين تعليم الكبار وتعميم التعليم الابتدائى لتحقيق التطور الريفى المتكامل كما تهدف تلك الدراسة إلى بحث ودراسة طبيعة ومجال برامج تعليم الكبار المتواجدة بالفعل فى سيريلانكا، وطبيعة وكيفية التعليم الابتدائى المتوافر للأطفال فى سيريلانكا، ودراسة الفوائد التى أسهم بها كلا النوعين من التعليم تجاه التطور الفردى والجماعى، وتقييم بعض برامج تعليم الكبار والتعرف على الفوائد المكتسبة من المشتركين ، وقياس أثر التعليم الإبتدائى وتعليم الكبار على الهجرة من الريف للمدينة، والتعرف على طبيعة وكيفية التربية المطالب بها إجتماعيا تبعا لتأثير تعليم الكبار والتعليم الإبتدائى المتواجد بالفعل.

ولقد بنيت الدراسة على افتراضين أساسين هما إعتبار تعليم الكبار إستراتيجية تربوية مباشرة لتحسين وتشجيع التنمية الريفية، تشجيع تعليم الكبار البالغين على الاهتمام بإرسال أطفالهم للمدرسة من أجل التعليم الإبتدائى .

ومن خلال دراسة تقييم البرامج والطرق والوسائل، وفى ضوء التغيرات التى شهدتها سيرلانكا خلال السبعينات وتطور مفهوم تعليم الكبار من المفهوم الضيق الذى كان يقتصر على محو الأمية الكتابية والقرائية، إلى مفهوم التربية المستمرة بما تتضمنه من مفهوم واسع لتعلم المهارات والاتجاهات والقدرة على التعلم الذاتى، أعادت الحكومة النظر فى

---

[1] - Jaya Gajanayake. and other : A study of the interaction between Adult Education and Universalization of Primary Education in the Context of Intergrated Rural Development, Unesco in co-operaton with the faculty of education , University of Colombo, Srilanka, Paris, October, 1984.

(دراسة للتفاعل بين تعليم الكبار وتعميم التعليم الابتدائى فى إطار التنمية الريفية المتكاملة)

البرامج المقدمة وركزت على برامج تعليم الكبار التى تهدف إلى تطوير المهارات التكنيكية،وتعاونت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فى تطبيق مايقرب من ٣٠٠ برنامج فى ٣٠٠ مؤسسة تعليمية للكبار لتعليم مايقرب ١٤,٠٠٠ أمياً ، وكان هناك تقبل عام على أنه يجب توفير فرصة المشاركة فى الوصول إلى قدر يؤثر على حياة الأفراد الذين يمثلون كل مستويات المجتمع.

وانتهى البحث إلى بعض التوصيات بضرورة الاهتمام بتعليم الكبار وتحسين مستوى التعليم الابتدائى لتحقيق التطور فى الريف والمجتمع كليا.

٤- دراسات عن تعليم الفتاة :

الدراسة الأولى :([1])

بدأت هذه الدراسة بمقدمة عن التقاليد الإسلامية فى تعليم البنت حتى أواخر القرن الثامن عشر، تلى ذلك مادة هذه الرسالة التى تحدثت فيها الباحثة عن تربية البنت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فتعرضت لتربية البنت فى المنزل وفى المجتمع وفى المدارس الحديثة ، ثم استعرضت العوامل الاجتماعية التى كان لها دخل كبير فى توجيه تعليم البنت وقتئذ ، وقصر الهدف منه على إعدادها لكى تكون زوجة وأماً صالحة، ثم تحدثت عن تعليم البنت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ وأوضحت العوامل التى غيرت اتجاه الرأى العام نحو تعليم البنت حتى فى تلك الفترة واستعرضت النشاط القومى فى ميدان تعليم البنت ثم بينت أنواع التعليم التى وجدت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر استمرت قائمة حتى النصف الثانى من نفس القرن وأوضحت مدى ماساهم به التعليم الأجنبى فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٨٨٢م. فى مجال تعليم البنت خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج أهمها : أن تعليم البنت فى أوائل القرن التاسع عشر اقتصر على إعدادها لتكون زوجة مدربة خبيرة بشئون المنزل ورعاية اولادها حتى يمكنها أن تحتفظ بزوجها، حيث كان له أن يتزوج بأكثر من واحدة يجمع بينهن فى عصمته وفى حدود ماسمح له به الشرع الحكيم .

---

[1] – زينب محمد فريد : تطور تعليم البنت فى مصر فى العصر الحديث ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية ، جامعة عين شمس سنة ١٩٦١م.

كما توصلت الباحثة فى نتائجها أن اهتمام محمد على بالتعليم شمل الفتاة بغرض الاستفادة من مجهوداتها فى ميدان الخدمة الطبية حيث أنشئت مدرسة القابلات عام ١٨٣٢م. كما أنشئت أول مدرسة إبتدائية للبنات عام ١٨٧٣ وكان الغرض منها تعليم البنت تعليما ابتدائيا مهنيا يساعدها على كسب العيش إن احتاجت لذلك، وكان من ضمن نتائج الدراسة أيضا : أن انتشار المدارس الأجنبية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد أدى إلى انتشار الثقافات الأجنبية المختلفة، وأخيرا توصلت الباحثة إلى أن تعليم الفتاة قد حقق بعض التطور فى منتصف القرن التاسع عشر نتيجة لانتشار الدعوات الإصلاحية التى كانت تدعو إلى عدم التفرقة بين الذكور والإناث فى مجال التعليم.

وقد استفادت الباحثة من هذا البحث فى تأصيلها لتاريخ تعليم الفتاة فى مصر وتطوره.

الدراسة الثانية :([1])

تعد هذه الدراسة تكملة للدراسة التى قامت بها نفس الباحثة السابق الإشارة إليها . وقد بدأت الدراسة بمقدمة بينت فيها أهمية الموضوع وأسباب البحث فيه ، وقد عرضت الباحثة مادة الدراسة فى بابين الاول عن تعليم البنت من عام ١٨٨٢ حتى ١٩٢٣ والثانى من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢ وقد تناول الباب الأول دراسة العوامل التى أثرت فى حياة المرأة وتعليمها فى الفترة من عام ١٨٨٢ حتى ١٩٢٣ ومنها العوامل الفكرية، انتشار التعليم والتعليم الأجنبى بالذات ، والحركات التحررية كحركة الشيخ محمد عبده وحركة قاسم أمين وكتابات ملك حفنى ناصف ، وماكان للصحافة من آثار فى هذا المجال، أما العوامل الإجتماعية فمنها تغير الأحوال الاجتماعية للمرأة بتغير نظرة الرجل إليها، كذلك أشارت الباحثة إلى أن سياسة كرومر ودانلوب الاستعمارية قد أثرت على تعليم البنات وتناولت التعليم للبنات من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩٢٣ كما عرضت المجهودات الأهلية فى هذا التعليم .

أما فيما يختص بتعليم البنات فى المرحلة الإبتدائية من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٣ فقد تحدثت الباحثة عن مدرسة الممرضات والقابلات ومدرسة معلمات السنيه ومدرسة البنات الثانوية بالحلمية الجديدة التى أنشأت عام ١٩٢٠. ثم بعثات البنات فى تلك الفترة ودخول المرأة الجامعة الأهلية.

---

[1] – زينب محمد فريد : تعليم البنات فى مصر فى الاحتلال الانجليزى عام ١٨٨٢ ، رسالة دكتوراة غير منشورة كلية البنات ، جامعة عين شمس سنة ١٩٦٦م

وبالنسبة للباب الثانى من الدراسة الذى خصصته الباحثة لدراسة تعليم البنات فى خلال الفترة من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٥٢ فقد تحدثت فيه عن العوامل التى دفعت بتعليم البنت إلى الأمام واثرت عليه فى تلك الفترة ومن هذه العوامل : الإستقلال المشروط وإصدار دستور ١٩٢٣ ونمو الشعور القومى وزيادة الاتصال بالغرب وتغيير وضع المرأة الإجتماعى وتغير قانون الأحوال الشخصية وتغير أسلوب الحياة الأسرية الحديثة وجهود أنصار المرأة ودور الصحافة عامة والصحافة النسائية خاصة فى الدعاية لتعليم البنات وتأثير الحرب العالمية الثانية.

وتناولت الباحثة التعليم الأولى من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٥٢ وتحدثت فيه عن سياسة تعميم التعليم الاولى وإصلاحه وحظ البنات منه وأهمية المدرسة الأولية القديمة فى تعليم البنات مع ذكر المدارس الأولية والإلزامية للبنات فى تلك الفترة والمناهج الخاصة بها ثم المدارس الأولية الراقية ومدارس التربية النسوية ومدارس المعلمات الأولية .

ثم تناولت الباحثة التعليم الابتدائى للبنات من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢ وأوضحت الباحثة سياسته وأغراضه وبصفة خاصة فى المدارس الأميرية وأشارت إلى عدد المدارس الابتدائية الأميرية والمدارس الإبتدائية التابعة لمجالس مديريات المدارس الأهلية .

ثم أشارت الى التعليم الثانوى للبنات وما فى مستواه من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢ وكذلك التعليم العالى للبنات ومافى مستواه فى نفس الفترة. فوضحت نشأة الجامعة المصرية الحكومية وفلسفة تعليم البنات فيها والغرض منه مع عرض لأهم الكليات التى لاقت إقبالا من الفتاة خلال تلك الفترة كما استعرضت المعاهد العليا للبنات مبينه ظروف نشأة كل منها.

هذا وتنهى الباحثة دراستها بالحديث عن المشكلات التى واجهتها الثورة فى التعليم وتعليم البنت خاصة من هذه المشكلات مشكلة قلة الفتيات فى التعليم الفنى .

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذا البحث فى التعرف على المشكلات التى واجهت تعليم الفتاة فى مصر.

الدراسة الثالثة :([1])

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين تعليم المرأة المصرية والتنمية بمختلف جوانبها فى العالم العربى، كما تناولت الوضع الحالى للمرأة فى المجتمع العربى، وضآلة مساهمة المرأة المصرية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وواقع تعليمها، كما أشارت الى إرتفاع نسبة الأمية بين النساء العاملات، وفى نهاية الدراسة حددت الجهود الواجب بذلها من أجل تفعيل دور المرأة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإزالة العوائق الإجتماعية التى تعوق قيامها بدورها فى المجتمع، واقترحت برامج تعليمية تمثل فى التدريب المهنى، وبرامج الثقافة العمالية، وبرامج الخدمة العامة فى الجامعات، وبرامج التوعية الأسرية.

كما قدمت الدراسة بعض المقترحات والآليات التى يمكن أن تساهم فى حل مشكلات وقضايا التعليم غير النظامى للمرأة بما يكفل مشاركة المرأة فى التنمية والإستفادة من الفرص التعليمية المتوفرة فى المجتمع.

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال عرض الدراسات السابقة والمتصلة بالدراسة الحالية يمكن ملاحظة تنوع هذه الدراسات وتناولها لمفاهيم تعليم الفتاة، ودور المرأة، والأبعاد التاريخية لتعليمها فى مصر، والعلاقة بين مجالات التعليم والأمية، ولقد غطت هذه الدراسات الجوانب التالية :

١- جهود مصر لتعميم التعليم الأساسى وتعليم الكبار فى المجال القانونى والسياسى، وأن التعاون مسئولية قومية، وتوضيح حقوق المتعلم من ناحيتى التغذية والصحة، والاهتمام بالمتعلمين المعاقين والمتفوقين.

٢- ملامح سياسة التعليم للجميع فى الدول الأكثر ازدحاما بالسكان وضرورة التحالف التام بين قطاعات المجتمع المختلفة وتمويل التعليم .

٣- توفير التعليم الإبتدائى للجميع فى مصر، ومحاولة النظر إلى المستقبل، والتعرف على التحديات العالمية والمحلية له، ومجالات القضاء على الأمية فى مصر عن طريق

---

[1] – عبد الفتاح جلال : تعليم المرأة والتنمية ، فى التعليم الريفى للكبار ، مجلة آراء تربوية ، عدد خاص ، اكتوبر ١٩٧٥ ، ص ص ١١-٣٤.

تحقيق الإستيعاب الكامل، وتقليل الهدر التربوى، وارتفاع مستوى الكيف فى التعليم الابتدائى.

٤- أهمية دراسة التكلفة الاقتصادية فى جهود الدول لمحو الأمية واقتراح استراتيجية تساعد على التغلب على تلك المشكلة فى مصر.

٥- وضع إستراتيجية شاملة لمحو الامية فى العالم العربى مرتكزة على التشخيص، التعبئة، التنسيق، الحركة، التوقع والسيطرة .

٦- وجود بعض الثغرات فى تشريعات محو الأمية فى مصر وانعكاسها على حجم المشكلة.

٧- التعرف على التطور التاريخى للجهود المصرية فى تعليم الفتاة، منذ اهتمام محمد على بالتعليم، ومرورا بفترة الاحتلال، وحتى وصولنا للقرن الحالى.

٨- التعرف على العلاقة بين تعليم المرأة المصرية والتنمية المجتمعية الشاملة فى العالم العربى، وكيفية مشاركة المرأة فى القيام بدورها فى المجتمع من خلال إستراتيجية محدودة المعالم، فتتعرف على المشكلات والقضايا وتحاول حلها من أجل تعظيم دور المرأة فى التنمية.

ولقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات فى تكوين الإطار النظرى اللازم للدراسة الحالية، كما ألقت هذه الدراسات الضوء على بعض الجوانب التى يمكن أن تعتبر محاور أساسية فى دراستها الحالية كما استفادت منها فى وضع تصور لخطوات البحث، ورغم اختلاف بعض الدراسات السابقة فى أهدافها، وطرق معالجتها، وأدواتها عن الدراسة الحالية إلا أنها أفادت الباحثة فى كيفية النظرة الشمولية لتعليم الفتاة، والتخطيط له ضمن إطار فلسفة التعلم للجميع.

تاسعا : خطوات البحث :

بدأ البحث بتحديد المشكلة والمنهج والمصطلحات وتحليل الدراسات السابقة مكونا الاطار العام للبحث الذى شكل محتويات الفصل الاول - وكان من الطبيعى فى ضوء التساؤل الرئيسى للبحث والتساؤلات الفرعية أن تكون الخطوة الثانية له توضيح أهم معالم فلسفة التعليم للجميع حيث أن هذا المفهوم الجديد هو المفهوم الحاكم الذى يسير تعليم الفتاة

فى ضوئه ويستمد التخطيط لتعليمها أسسا من أسس التخطيط بأن التعليم للجميع – ومن هنا كانت معالم فلسفة التعليم للجميع وأسسه تشكل الخطوة الثانية للبحث والتى جاء مضمونها فى الفصل الثانى .

أما الخطوة الثالثة التى ينبغى أن ينطلق منها التخطيط لتعليم الفتاة فى مصر بصورة عامة وفى محافظة الجيزة خاصة التى تم اختيارها فى هذا البحث لوضع خطة لتعليم الفتاة بها فكانت التعرف على واقع تعليم الفتاة فى مصر، والجهود المبذولة والصعوبات التى تواجهها سواء على المستوى الوطنى او على مستوى محافظة الجيزة وقد شكلت هذه الخطوة الفصل الثالث من فصول الدراسة.

وقبل تقديم مخطط مقترح لتعليم الفتاة فى محافظة الجيزة كان لزاما أن يتم تقديم التخطيط الحالى لتوفير التعليم للفتاة المصرية فى ظل مفهوم التعليم للجميع ، وهذه هى الخطوة الرابعة والتى شكلت مضمون الفصل الرابع ، وجاءت الخطوة الأخيرة المتضمنة المخطط المقترح لتعليم الفتاة فى محافظة الجيزة مستفيدة من الخطوات السابقة ليضمها الفصل الخامس والأخير من الدراسة.

وبعد أن تم عرض الإطار العام للدراسة، بما فيها عرض للمشكلة، ومنهجية البحث، وخطواته، سوف تتناول الدراسة فى الفصل التالى فلسفة التعليم للجميع كإطار نظرى لعملية التخطيط لتعليم الفتاة ضمن هذه الفلسفة.